تقييم البرامج الأمريكية لدعم
القدرات العسكرية للجيوش الأفريقية
الأبعاد والنتائج

د: شمسة بوشنافة
أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

منذ نهاية الحرب الباردة أصبح استقرار أفريقيا معضلة السياسة الأمنية الأمريكية وهو ما يتضح من خلال التدخل العسكري في العديد من المناطق وخاصةً منطقة البحيرات العظمى وجهودها من أجل بناء نظام أمني إقليمي في أفريقيا يقوم على تطوير القدرات العسكرية الأفريقية وإشراك التجمعات الأفريقية في عمليات حفظ الأمن ومحاربة الإرهاب. هذا "النظام الأمني" أو الحزام الأمني الذي يكرس التبعية الأمنية الأفريقية لأمريكا والغرب، ينطوي على انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة على العديد من المستويات، وهو ما سوف نوضحه من خلال هذه الدراسة.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية والأمنية الأمريكية في أفريقيا

لا جدال في أن المصلحة تظل المحرك الأساسي لمختلف الأدوار التي تحاول الدول الاضطلاع بها خارج حدودها الإقليمية، وهو ما تعكسه الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في أفريقيا، التي ارتبطت بلورتها بسعي الولايات المتحدة لتأمين مصالحها المختلفة في المنطقة وأبرزها:

1- تقليص التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط.

حيث يعتمد تحقيق هذا الهدف على جعل أفريقيا بديلاً لطاقة الشرق الأوسط، في ظل تزايد الطلب الأمريكي على الطاقة وتنامي التهديدات التي تواجهه في منطقة الشرق الأوسط، مقابل الثروات الباطنية التي تذخر بها القارة الأفريقية والتي أصبحت محل منافسة من قبل العديد من القوى الخارجية، إلى جانب سعي أمريكا لضمان دور ريادي على المستوى العالمي من خلال المحافظة على التفوق الاقتصادي ومناطق النفوذ.

ففي أقل من عشر سنوات، أصبحت نسبة البترول الذي تستورده الولايات المتحدة من أفريقيا تقدر بـ25%، وهي النسبة التي استقرت اليوم في حدود 18% متجاوزةً بذلك نسبة الشرق الأوسط التي تقدر بـ17%(1). وتمثل أفريقيا بصفة عامة 30% من احتياطي المعادن العالمية منها 89% من معدن

البلاتين، 81% من معدن الكروم، 61% من معدن المغنسيوم، 60% من معدن الكوبالت، 40% من معدن الذهب، 30% من معدن البوكسيت، 24% من معدن التيتانيوم، و9% من معدن النحاس. وتشير الدراسات إلى أن أفريقيا سوف تعوض منطقة الشرق الأوسط في احتياطي الغاز والبترول (5،9% من احتياطي البترول و8% من احتياطي الغاز(2).

وبسبب هذه الأهمية، أُدرجت منطقة بحر قزوين وأفريقيا كأهم البدائل الاستراتيجية في السياسة الأمريكية للطاقة، التي تم تبنيها في شكل قانون في سنة 2005 لفك التبعية لمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من عدم استقرار، لتلبية الطلب الأمريكي المتزايد على الطاقة، ومنه تزايد الاهتمام الأمريكي بأفريقيا كمصدر للطاقة ومركز لمراقبة الأوضاع في قناة السويس والبحر الأحمر(3).

فرغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنتج 29.1 مليون برميل يوميًا وهو ما يعادل ثلث الانتاج العالمي من البترول، أما صادراتها البترولية تقارب 40% من التجارة العالمية. وتشير التوقعات إلى أن نسبة إسهامها في إنتاج البترول الخام على المستوى العالمي تصل خلال 2035 إلى 43%، إلا أنها تبقى أكثر المناطق من حيث عدم الاستقرار. وقد لخص رئيس مستقبل أمن الطاقة الأمريكي "روبي ديامـوند"، le président de Securing America's Future Energy Robbie Diamond أمام الكونجرس في 27 يوليو 2005، آثار اضطرابات أسعار البترول على الاقتصاد الأمريكي، حيث جاء على لسانه أنه: "بالنظر إلى التوازن الهش بين العرض والطلب على النفط، فإن نقص كمية قليلة من النفط سوف تؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار..... فعجز عالمي بقيمة 4% في العرض اليومي يسبب زيادة قدرها 177% في أسعار النفط، بارتفاع من 58 إلى 161 دولار للبرميل...إننا نتحدث عن عجز ما بين 3 إلى 3،5 مليون برميل في سوق عالمية بحوالي 84 مليون برميل يوميًا. وعندما تحدث اضطرابات مرة واحدة في إمدادات النفط، فإن هناك الكثير من الأشياء التي يجب عملها لحماية الاقتصاد الأمريكي".

إن التخوفات الأمريكية من اضطرابات السوق النفطية على الاقتصاد الأمريكي ولا سيما ارتفاع نسبة البطالة وتأثر النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الحد من حرية السلوك الأمريكي في القضايا الدولية، يدفعها إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر تمويلها ولا سيما في أفريقيا.

في السياق ذاته أعلن "وليام جيفرسون" William Jefferson،

في 2002 أن البترول الأفريقي يجب أن يشكل أولوية للأمن الوطني الأمريكي، حيث مثلت أفريقيا جنوب الصحراء في سنة 2006، ما يقارب 18% من كل الواردات الأمريكية مقابل 21% من الشرق الأوسط. وقد حاول الرئيس "جورج بوش" استبدال نسبة 75% من واردات الشرق الأوسط وذلك بحلول عام 2025، الأمر الذي يؤكد الأهمية المستقبلية للطاقة في أفريقيا(4).

وفي هذه الحالة، فإن التوجه نحو أفريقيا سوف يجنب الاقتصاد الأمريكي اضطرابات منطقة الشرق الأوسط كما حدث في سنة 2004، فبسبب الحرب في المنطقة، فإن إنتاج نيجيريا للبترول فاق الإنتاج العراقي، كما أنتجت أنجولا نصف هذه الكمية. وقد أشار الكونجرس إلى أن أفريقيا كانت دومًا الممول المنتظم للبترول الخام، كما أنه وخلال الأزمة البترولية لسنة 1974-1975، فإن الممول الأكبر لأمريكا كان نيجيريا.

إن بترول أفريقيا جنوب الصحراء يمثل 10% من الواردات الأمريكية، الأمر الذي يدفع وبقوة السلطات الأمريكية إلى تحسين الوصول إلى هذه الثروة من خلال ربط المنطقة بحزام أمني، تشرف عليه عسكريًا لإبعاد الأخطار القائمة والمحتملة، كما تركز عليه الوكالة الأمريكية للطاقة. ويرى بعض المفكرين أن فقدان الثقة في أسواق الطاقة أدى إلى عسكرة أمن الطاقة " la militarisation de la sécurité énergétique"، كما تبرزه مختلف البرامج العسكرية الأمريكية الخاصة بأفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة ومنها تقوية القدرات العسكرية والقتالية للجيوش الأفريقية وإنشاء أفريكوم، التي تؤكد أن التواجد الأمريكي في أفريقيا ليس بالأمر المؤقت (5)، كما تؤكد أيضًا محاولة أمريكا للتصدي لنفوذ القوى الأخرى ولا سيما في منطقة الساحل والصحراء. فالصين أصبحت أول مستورد للبترول ابتداءً من 2014-2015، وهو ما يدفعها إلى تقوية وجودها في المناطق الغنية بالبترول ولا سيما في أفريقيا(6)، وهو ما يكون على حساب نصيب أمريكا. إن الأرقام والدراسات حول الاحتياجات الأمريكية للطاقة تؤكد الأهمية الأفريقية، التي تتطلب تمركزًا عسكريًا أمريكياً. إلى جانب الشركات الفرنسية والإسترالية، والهندية، وشركات كوريا الجنوبية، التي تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، قطر بتروليوم (kugpec) في استغلال البترول في موريتانيا، كما تقوم شركات ألمانية (RWEوWinter Shall)، والإسبانية (Repsol) بعمليات تنقيب في الساحل. أما إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة

ومنـها شركـة ENI. أما شركـة غـاز بـروم الـروسيـة وجدت نفوذًا لـها في المنطقة من خـلال الجزائر ونيجيريا، حيث وقعت في سنـة 2011 اتفاقًا مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم(7).

<u>2- عسكرة أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب</u>

إن استغلال أمريكا للمخزون الهائل من الطاقة في أفريقيا مهدد بانتشار الإرهاب والجريمة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ويهدد بالانتقال إلى العديد من الدول الأفريقية البترولية أو المجاورة للطرق البحرية التي تمر عبرها تدفقات الطاقة العالمية، الأمر الذي يدفع بأمريكا إلى التواجد العسكري الدائم في أفريقيا(8)، من أجل تأمين ممرات التزود بالطاقة من خلال نظام أمني إقليمي، تلعب فيه الجيوش الأفريقية الدور البارز تحت غطاء محاربة الإرهاب وحفظ الأمن. فقد أدت أحداث سبتمبر2001 إلى كشف الأهمية الجيواستراتيجية الجديدة لأفريقيا في إستراتيجية الطاقة الأمريكية، وذلك تحت ضغط تحول أفريقيا إلى ملاذ آمن لاختباء وتمويل التنظيمات الإرهابية، ولعل تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998، يشير إلى وجود القاعدة في عدة دول أفريقية، فضلًا عن تشابكها مع تنظيمات إسلامية متطرفة في القرن الأفريقي.

إن امتداد الإرهاب حسب الإدارة الأمريكية في كامل القارة الأفريقية وتحول شبكات الإرهاب في شمال أفريقيا من مجموعات صغيرة على المستوى الوطني مدعومةً من شبكات تمويل في الساحل وأوروبا، إلى شبكات متواجدة أكثر فأكثر، ليس فقط في شمال أفريقيا ولكن في أوروبا، حيث أن تقهقر الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى المنطقة الشمالية الشرقية، أدى بها إلى ربط علاقاتها مع شبكات المهاجرين وجماعات شمال أفريقيا في أوروبا، وإقامة علاقات مع السوق السوداء والحركات الجهادية في الساحل، وفتحت جبهات إستراتيجية في موريتانيا ومالي والقاعدة في العراق. كما توسعت هذه الشبكات من خلال ربط علاقات مع الطوارق و كل شبكات التهريب في مالي والنيجر وتشاد(9). هذا الانتشار الواسع للإرهاب والجماعات المسلحة أدى إلى توسع دائرة التهديدات إلى مناطق عديدة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب المتوسط، والتي أصبحت تهدد المصالح البترولية والاقتصادية لأمريكا والدول الغربية وكان ذلك وراء تنظيم التواجد الأمني والعسكري الأمريكي في أفريقيا وهو ما نلاحظه في منطقة غرب أفريقيا والقرن الأفريقي وخاصةً العلاقات العسكرية والأمنية مع دول المنطقة وقاعدتها

العسكرية في جيبوتي.

3- مواجهة أخطار النمو الديمغرافي في أفريقيا.

تمتد الهواجس الأمنية الأمريكية المستقبلية إلى خطر النمو الديمغرافي، الذي سوف يؤدي إلى تغيير عميق في التوازن الاقتصادي والسياسي داخل القارة وبين الدول الأفريقية وشركائها ومنهم أمريكا. فبحلول عام 2050، فإن عدد سكان أفريقيا سوف يتضاعف لينتقل من 906 مليون في 2000 إلى 1937 مليون أي بنسبة 14% إلى 21% من الإجمالي العالمي، وفي الوقت نفسه، سوف ينخفض عدد سكان أوروبا من 488 مليون إلى 472 مليون (7.5% إلى 5.2% من المجموع). أما الولايات المتحدة، ومن خلال السعي لنمو الهجرة العالية، فإن عدد سكانها سوف يرتفع من 297 إلى 409مليون نسمة(10).

هذا النمو السريع الذي لا يتناسب مع التنمية الاقتصادية في أفريقيا، يشكل هاجسًا لأمريكا، لأنه سوف يؤدي إلى تغير كبير في توازنات القارة الداخلية وزيادة احتمال ظهور خطر الهشاشة في دول "كبيرة" من القارة، وهم شركاء متميزين لأمريكا مثل جنوب أفريقيا، نيجيريا، مصر، السنغال(11). وهو ما يعني أن المنطقة مقبلة على هزات مستقبلية، وعدم استقرار، تحاول أمريكا التحضير لمواجهته عبر تقوية القدرات العسكرية الأفريقية وتحالفات أمنية أمريكية – أفريقية.

ومن جهة أخرى تبحث أمريكا عن استغلال الطبقة المتوسطة في استثماراتها وهي الطبقة التي تعرف نموًا هامًا. فالدراسات تشير إلى أنه، ومنذ أكثر من عشر سنوات، فإن النمو الاقتصادي المتوسط في أفريقيا يشكل نسبة أعلى من 5% وهو بذلك يمثل ثلاثة أضعاف النمو المتوسط في منطقة اليورو خلال الفترة نفسها. ووجود أفريقيا اليوم منعزلة عن الدوائر المالية العالمية يجنبها عدوى الأزمة المالية التي تضرب الدول المتطورة مما يشكل لها فائدة، حيث أن آفاق صندوق النقد الدولي المنقحة لعام 2008 و2009 تتوقع تباطوءً على نطاق واسع مع دخول منطقة اليورو والولايات المتحدة في ركود: (+5.4% في عام 2008 و5.0% في عام 2009 لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقابل 1.2% و-0.5% لمنطقة اليورو، و+1.4% و-0.7% بالنسبة للولايات المتحدة). ورغم نمو الفقر في هذه الدول، إلا أن الاتجاه المستقبلي يشير إلى أن نمو الدخل المتوسط الأفريقي بدأ منذ منتصف 90 يتسارع ويتوسع. ففي سنة 2007 سجلت 39 بلدًا أفريقيًا نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 27 بلدًا في 2002. وفي عشر سنوات ـ من سنة 1997 إلى

2007 - سجلت 23 دولة متوسطًا تراوح من 5 إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وأعلى من 25% بالنسبة لدول مثل بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، مدغشقر، مالي، تنزانيا، جامبيا(12).

وتتوزع المصالح الأمريكية في أفريقيا حسب المفكر Michel rogalski على أربع مناطق حيوية في العديد من النواحي وهي:(13)

- القرن الأفريقي: حيث تهدف أمريكا إلى بسط نفوذها في مواجهة الإسلام الراديكالي، الذي يتغذى من المناطق الفقيرة، فإلى جانب القاعدة العسكرية في جيبوتي، تعمل أمريكا على تعبئة تحالف أمني من الدول مثل جيبوتي، إريتريا، رواندا، أوغندا، وكينيا من أجل مواجهة الأخطار الآتية من جهة السودان والصومال.
- وسط أفريقيا: التي تمثل منطقة غنية بالمعادن وحيوية لأمريكا خاصةً الذهب، البلاتين، والماغنيسيوم، كما أنها تمثل منطقة عبور هامة وضرورية للاقتصاد الغربي.
- خليج غينيا بسبب أهمية نيجيريا وأنجولا البترولية.
- منطقة الساحل التي برزت كمنطقة توسع للجماعات السلفية التابعة للقاعدة، وفي هذا الإطار تبحث الولايات المتحدة عن تنسيق مع الدول المجاورة وهي الجزائر، مالي، تشاد، والنيجر من أجل تأمين المنطقة التي تعتبر ممرًا للهجرة صعب المراقبة. وبهذا تعتبر منطقة الساحل كجدار عازل بين مختلف المناطق الأفريقية.

إن إدماج أفريقيا في المنظومة الأمنية الأمريكية هو أيضًا تكريس للهيمنة الأمريكية وإحدى الآليات التي تضمن الدور الريادي على كامل العالم، واستكمالًا لأكبر القواعد العسكرية الأنجلو-الأمريكية Diego Garcia، في قلب المحيط الهندي التي تراقب كل ما يجري في المنطقة، كما أنها قادرة على استيعاب أسطول من السفن- بما في ذلك حاملات الطائرات- وكذلك الغواصات النووية، هذا إلى جانب قاعدة جيبوتي منذ 2002(14). وعليه، فإن تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في مناطق أفريقيا المختلفة، يسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه الدول لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة التنظيمات بالتعاون مع الدول الأفريقية في مختلف أنحاء القارة.

ثانيا: آليات ومضامين البرامج العسكرية الأمريكية لتقوية القدرات العسكرية الأفريقية.

تتكرس عملية تنظيم التواجد العسكري والأمني الأمريكي في أفريقيا من خلال وضع بعض الأسس تمهيدًا لما يمكن أن يطلق عليه نظاما أمنيا إقليميا،

ليمتد جغرافيًا بامتداد المصالح الأمريكية والتهديدات التي تواجهها من خلال تمركز عسكري يبنى أساسًا على الاعتماد على دول محورية مثل الجزائر، جنوب أفريقيا، نيجيريا، وأنجولا، وتلعب فيه الجيوش الأفريقية الدور المركزي بالإنابة عن الجيش الأمريكي لمواجهة التهديدات ضد المصالح الأمريكية وهي استراتيجية أقوى من القواعد العسكرية، تهدف من خلالها إلى إقحام الجيوش الأفريقية نيابةً عن جيشها، تفاديًا لتبعات التدخل العسكري المباشر المكلف ماليًا وسياسيًا وعسكريًا، خاصةً بعد تجربة الصومال وليبيريا التي ظهرت فيها أمريكا عاجزة عن التصدي لمثل هكذا نزاعات داخلية. وتنفيذًا لهذه الأهداف طرحت أمريكا العديد من البرامج الخاصة بتدريب الجيوش الأفريقية وأهمها:

<u>1- مبادرة الاستجابة للأزمات في أفريقيا:</u>

تندرج هذه المبادرة التي تم الإعلان عنها في سنة 1996، في إطار الجهود الأمريكية لإقحام الجيوش الأفريقية في المنظومة الأمنية الأمريكية الجديدة التي تعتمد بالأساس على خلق شركاء محليين في الدفاع عن مصالحها. وتتضمن المبادرة تكوين وحدات عسكرية سريعة التدخل وعملياتية في مجال الأمن والمساعدة الإنسانية بميزانية سنوية قدرت بـ20 مليون دولار. منذ 1997، سهل البرنامج تدريب قوات بنين، كوت ديفوار، غانا، مالاوي، مالي، أوغندا، السنغال، كينيا، وإثيوبيا من قبل مدربين خاصين أمريكيين(15)، بغرض تقوية قدرات البلدان الأفريقية في الاستجابة للأزمات الإنسانية والإسهام في تطوير وحدات قابلة للتشغيل المتبادل والانتشار السريع في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية. تم تدريب 9000 جندي، ومن المقرر أن يصل العدد إلى 10.000 و12000 جندي(16) ، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية التجهيزات الخفيفة اللازمة لأكثر من 8000 عنصر (مولدات كهربائية، ناقلات، كاسحات ألغام، أجهزة الرؤية الليلية...) وخصوصًا أجهزة الاتصال(17). لكن ظهر أن البرنامج يعاني من العديد من النقائص أهمها:(18)

- عدم مطابقة التدريبات والمعدات المقدمة مع احتياجات الجيوش الوطنية، نظرًا للتباين بين الدول المعنية بهذا المشروع.
- فقدان بعض المهارات المكتسبة في إطار هذا البرنامج وهو أمر يعزى إلى تشتت الجنود الذين استفادوا من التدريب وغياب القدرات القتالية للبرنامج، حيث كان تركيزه على عمليات حفظ الأمن ولا يتضمن

تدريبات قتالية كافية ودعمًا لوجيستيكيًا وهو ما لا يتلاءم والوضع الأفريقي، الذي تعاني فيه قوات حفظ السلام، الأمر الذي دفع أمريكا إلى طرح مشروع برنامج المساعدة على التدريب العملياتي "أكوتا" في سنة 2002.

2- برنامج المساعدة على التدريب العملياتي:

يضم هذا البرنامج، إضافة إلى "الحفاظ على السلم والمعونة الإنسانية"، تدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وفق نموذج الوحدات الخاصة وكذلك الإعداد للتأقلم مع بيئة "معادية". وباتت القوات الأفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحدة (بنادق، رشاشات، مدافع مورتر، إلخ..) لحفظ الأمن(19).

اعتمد هذا البرنامج على تكوين مدربين أفارقة، يتولون فيما بعد عملية نقل ونشر الكفاءات في جيوشهم الوطنية إلى جانب إقحام المنظمات الإقليمية الأفريقية، وهى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقا (ايكواس) والجماعة التنموية للجنوب الأفريقي (السادك) في المشروع وذلك بهدف شرعنة عمليات حفظ الأمن في أفريقيا. وتم مد مظلة البرنامج إلى 13 دولة أفريقية وهي جنوب أفريقيا، الجابون، غانا، كينيا، مالاوي، السنغال، زامبيا، مالي، موزمبيق، نيجيريا، بنين، بوتسوانا، إثيوبيا. وبهذا ضم البرنامج أهم حليفين لأمريكا في أفريقيا جنوب الصحراء وهما: نيجيريا وجنوب أفريقيا. وبموجب هذا البرنامج، استفاد في بداية 2006، حوالي 17000 جندي من تكوين ومعدات كاسحات اللغم، معدات صحية. وقد قامت الدول التي استفادت من هذا البرنامج بالمشاركة في العديد من عمليات حفظ الأمن(20)

ارتفعت ميزانية البرنامج إلى 29 مليون دولار في سنة 2005، بعدما كانت قبل ذلك، في حدود 15 مليون فقط، وفي سنة 2007، وصلت إلى 48 مليون. ويلاحظ أن أمريكا في هذا البرنامج اعتمدت على قوى أفريقية كبرى لتنفيذ سياستها ومنها جنوب أفريقيا، إثيوبيا، كينيا، ونيجيريا. إن بلدًا كجنوب أفريقيا كقوة أفريقية سوف يؤدي إلى تحول هذا المشروع إلى شراكة أمنية خاصة، وأن واشنطن تعتزم تقديم برنامج "أكوتا" كدعامة للبرنامج المستقبلي الشامل وهو: Global Peace Operation Initiative (GPOI) الذي يهدف إلى تكوين قوة قوامها 75000 فرد قادرة على التدخل في كامل أنحاء العالم في إطار عمليات حفظ الأمن طبقًا للفصل السادس والسابع للأمم المتحدة. وفي سنة 2012 وصل عدد الدول الأفريقية

المعنية بـهذا المشروع إلى 25 دولـة(21) وهو ما يعكس التوسع العسكري الأمريكي في أفريقيا بهدف ضم أكبر عدد من الدول الأفريقية في هذا النظام، الذي هو قيد التشكل.

3- الشراكة العابرة للصحراء:

طرح البرنامج سنة 2002 تحت اسم "بان ساحل" لمساعدة كل من مالي، تشاد، النيجر، وموريتانيا في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، التي تعتبر منطقة عازلة بين المغرب العربي وأفريقيا السوداء من جهة ومنطقة ربط بين الدول المنتجة للبترول في شمال أفريقيا وخليج غينيا. ويتضمن المشروع، الذي يشرف عليه خبراء عسكريون أمريكيون، تكوين الجيوش وتشجيع التعاون بين دول المغرب العربي ودول الساحل في مكافحة الإرهاب (22). وقدر رأسمال مشروع "بان ساحل" بـ6 مليون دولار في السنة الأولى، ليرتفع في السنة الثانية إلى 7.75 مليون دولار(23).

وإذا كان المشروع لا يضم سوى موريتانيا من منطقة المغرب العربي، إلا أنه اعتبر الخطوة الرئيسة لتوسيعه نحو منطقة المغرب العربي وهو ما تم من خلال مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب. وتأتي هذه المبادرة سنة 2005 في إطار توسيع وتكملة مبادرة "بان الساحل". وضمن هذه المبادرة، استطاعت الولايات المتحدة أن تجمع عددًا كبيرًا من دول الساحل إلى جانب دول المغرب العربي الأربع. فإلى جانب الدول الأربع أعضاء مبادرة "بان ساحل"، ضمت المبادرة الجديدة كل من: الجزائر، تونس، المغرب، (ليبيا دعيت لكنها رفضت)، وبوركينا فاسو، تشاد، السنغال، النيجر، ونيجيريا، وهي الدول التي تقاطعت استراتيجيتها الأمنية مع الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب(24).

تعتمد هذه المبادرة في محاربة الإرهاب على توظيف مقاربتين متداخلتين وهما المقاربة المرنة أو المدنية التي تتكفل بها كل من الوكالة الأمريكية للتنمية التي تهتم بالتربية، والحكومة التي تتكفل بكل ما يخص أمن المطارات، في حين تسهر وزارة المالية على استخدام الخزائن الوطنية. أما المقاربة العسكرية أو الصلبة، فإنها تتعلق بما يسمى عملية الحرية الدائمة، التي وضعت تحت إدارة القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا "أفريكوم"، هدفها محاربة الإرهاب وتعتمد بدورها على جانبين وهما: الجانب الموجه لتحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات الاستخباراتية وتم في هذا الإطار خلال شهر يناير2012، إرسال قوات أمريكية خاصة إلى عطار بموريتانيا في عملية تكوينية للجيش الموريتاني. أما الجانب الآخر، فإنه يتضمن تدعيم التعاون العسكري بين

أمريكا والدول الأفريقية من خلال المناورات المنتظمة التي تجرى سنويًا بين القوات الأمريكية والدول الأعضاء في المبادرة وبمشاركة دول من الحلف الأطلسي مثل فرنسا، إسبانيا. وقد انطلقت منذ 2005 في منطقة الساحل(25). وقد خصص لهذه المبادرة حوالي 100 مليون دولار في السنة(26).

4- القيادة العسكرية "أفريكوم":

واستكمالًا لهذه الاستراتيجية، تم في سنة 2007 إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا "أفريكوم". فمنذ 2008 أصبحت أفريقيا، باستثناء مصر (التي بقيت ضمن القيادة المركزية)، تحت قيادة عسكرية أمريكية واحدة، وهي قيادة تدار من شتوتجارت بألمانيا، بعدما رفضت الدول الأفريقية إقامتها على أراضيها، خاصةً الجزائر والمغرب. ونشير إلى أنه وقبل إنشاء هذه القيادة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الدول الأفريقية من خلال ثلاثة مراكز قيادة إقليمية هي :

- القيادة المركزية الأمريكية التي كانت مسئولة عن مصر، والقرن الأفريقي، وكينيا.
- مركز قيادة المحيط الهادي المسئولة عن دول المحيط الهندي مثل مدغشقر، وجزر القمر.
- مركز قيادة أوروبا الذي تتبع له غالبية الدول الأفريقية. من الهام أيضًا الإشارة لكون مصر ما تزال ضمن اختصاص القيادة المركزية بسبب قربها من منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل على وجه الخصوص.

إن القراءة الجيواستراتيجية لهذه البرامج تكشف عن خلفيات أمنية وسياسية خطيرة على مستقبل الدولة في أفريقيا، حيث تركز كل البرامج المطروحة على بناء قواعد ارتكاز عسكري في أفريقيا محوره الجيوش القوية في أفريقيا، وتحضيرها للتدخل المباشر في حالة وجود أزمات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

إن أخطر ما تنطوي عليه هذه البرامج والتحالفات الأمنية هو ربط الأمن الأفريقي بالمنظومة الأمنية الغربية ولا سيما فيما يتعلق بتصور التهديد والتركيز على المقاربات العسكرية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تعاني منها القارة. وهنا أيضًا ينبغي الإشارة إلى اختلاف أهداف الطرفين. ففي حين تسعى الدول الأفريقية إلى تقوية الدولة والتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي وبعث مشروعات التنمية بمساعدة القوى الكبرى، تطمح أمريكا إلى "عسكرة" المشكلات الأفريقية والبحث عن حلفاء عسكريين، لحماية مصادر الطاقة والمواد الأولية وبناء سياج أمني يرتبط بهذه المصالح.

إن ما يمكن ملاحظته في هذا النظام

الأمني هو أنه يقوم على تحويل تصور الأمن والاستقرار في أفريقيا بالتركيز على:

- تطوير القدرات الأفريقية لحفظ الأمن في شكل تحضير تعبئة سريعة للوحدات العسكرية الأفريقية.
- الاعتماد على مقاربة تعدد الأطراف لصالح نهج شبه إقليمي بدلًا من النهج القطري، لتعزيز التعاون وزيادة التنسيق بين البلدان الأفريقية وقواتها العسكرية.
- توجه إقليمي أوسع، لا يقتصر على غرب أفريقيا أو أفريقيا جنوب الصحراء، بل يمتد إلى كامل أفريقيا وذلك بتمدد الأخطار المستقبلية على المصالح الأمريكية.

ثالثًا: نتائج وانعكاسات البرامج العسكرية الأمريكية على مستقبل الاستقرار في أفريقيا.

إن هذا التمركز العسكري الأمريكي في أفريقيا عمومًا تحت غطاء حفظ الأمن ومحاربة الإرهاب، هي استراتيجية أمريكية لحماية مصالحها البترولية والتجارية والحفاظ على نفوذها العالمي، مثلما ذهب إليه الباحث البريطاني "جيرمي كيينان"، الذي اتهم واشنطن باختلاق التهديد من أجل التحكم في أفريقيا والوصول إلى مصادر البترول، حيث يعتبر أنه وباختلاق هذا التهديد الإرهابي، فإن الأمريكيين يخلقون ظروف عسكرة أفريقيا. فإذا كانت بعض مدركات الأنظمة الأفريقية في أفريقيا قد التقت مع المدركات الأمريكية فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجماعات المسلحة، إلا أن إدماج هذه الدول في المنظومة الأمنية الأمريكية، سوف تكون له انعكاسات خطيرة على أمن هذه الدول واستقرارها مستقبلًا.

<u>1- ارتفاع النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية.</u>

إن التركيز على الأخطار الأمنية وربط كل ما يجري في أفريقيا بالإرهاب والصراعات وعسكرة المقاربات من خلال التركيز على تقوية وتحديث المؤسسات الأمنية والعسكرية، يعيدنا إلى بداية استقلال الدول الأفريقية ودخولها في السباق نحو التسلح لمواجهة الصراعات الحدودية، الذي كانت نتيجته دول هشة وديون وعدم استقرار سياسي واقتصادي وعنف أخذ العديد من الأشكال، ولا شك أن هذه التراكمات هي مصدر الإرهاب وعدم استقرار المنطقة اليوم. وهو السيناريو نفسه الذي يرسم من جديد، تحت ذرائع مختلفة، حيث دخلت الدول الأفريقية في سباق من أجل تحديث جيوشها لمواجهة الحروب الحديثة والتعاون مع جيوش القوى الكبرى وهي عملية سوف تثقل كاهل الخزانة العامة كما تؤكده الأرقام.

فقد سجلت أفريقيا أعلى نسبة تقدم في الإنفاق العسكري على مستوى العالم، خلال الفترة ما بين 2002-2011 الذي قدر بـ64.9%، ويقدر هذا

الارتفـاع بـ109% بـالـنسبـة لشمـال أفريقيا منذ 2002، بسبب ارتفاع نفقات الجزائر والمغرب، اللتان تعتبران من أكثر دول المنطقة إنفاقًا، حيث ارتفعت نفقات الجزائر من 3 مليار دولار في 2002 إلى 8.2 سنة2011، بنسبة قدرت بـ173% وباستثناء هذه السنة، فإن نفقات الجزائر تقدر بـ44% ويعزى هذا الارتفاع إلى محاربة الإرهاب وارتفاع الأخطار والتهديدات على الحدود الجزائرية من جهة ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ومن جهة منطقة الساحل الأفريقي، هذا إلى جانب عمليات تحديث الجيش الجزائري. أما في ما يخص المغرب، فقد عرفت نفقاته العسكرية نموًا وصل سنة 2002 إلى 5.5%، وأما في سنة 2011 فإن هذه النسبة كانت أقل من 1%(27).

وهو المسار نفسه الذي تعرفه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي ارتفعت نفقاتها العسكرية بنسبة 44% منذ سنة 2002. وتمثل دولة جنوب أفريقيا، أنجولا، ونيجيريا، أكثر الدول إنفاقًا. فقد ارتفعت نفقات جنوب أفريقيا من 4 مليار دولار سنة 2002 إلى 4.8 مليار دولار، أي بنسبة نمو قدرت بـ20% خلال عشر سنوات وذلك بسبب إعادة هيكلة الرواتب وشراء المعدات الحديثة. أما أنجولا، التي تحتل المرتبة الثانية في المنطقة من حيث الإنفاق، فقد سجلت نفقاتها قفزة بالانتقال من 1.4% سنة 2002 لتصل إلى 3.3 مليار دولار في سنة 2011 بنمو قدر بنسبة 135.7% كذلك الأمر بالنسبة لنيجيريا، التي سجلت نفقاتها العسكرية نموًا منذ 2002 قدر بـ22% وذلك بسبب مهام محاربة الإرهاب وحركة بوكو حرام. وقد أشار تقرير SIPRI إلى أنه في سنة 2010، خصصت نيجيريا غلافًا ماليًا خاصًا فقط بمكافحة الإرهاب، قدر ما بين 2010 و2011 بـ232 و137 مليون دولار، وهي نسبة تمثل 12% و6% من النفقات العسكرية النيجيرية، الأمر الذي ينم عن المبالغ المالية الضخمة المخصصة للدفاع والأمن على حساب التنمية الاقتصادية(28). وخلال 1990 بلغت تكلفة الحروب في أفريقيا 30 مليار دولار أي ما يعادل 18 مليار دولار في السنة و15% من الناتج القومي الصافى لكل دولة في حالة صراع(29).

إن هذه الأرقام على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، تعكس المقاربة العسكرية وتبني الحلول الأمنية لقضايا الإرهاب والجماعات المسلحة، التي تعود أسبابها في واقع الأمر إلى انتشار البطالة والفساد السياسي والرشوة وغياب الديمقراطية، لتبقى هذه الأنظمة تدور في نفس دائرة سنوات الستينيات والسبعينيات. إن ارتفاع النفقات العسكرية على حساب

التنمية الاقتصادية سوف يضر بالاستقرار السياسي الهش ويضاعف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في ظروف دولية وإقليمية مضطربة.

<u>2- تقوية التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا.</u>

أدت عملية عسكرة أمن الطاقة والحرب على الإرهاب إلى تكثيف التمركز العسكري الأمريكي في أفريقيا في شكل قواعد عسكرية ومراكز استخبارات وخبراء عسكريين، حيث تملك أمريكا قواعد في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، وتسعى إلى الحصول على قاعدة لأفريكوم في الجزائر، ونيجيريا، أو جنوب أفريقيا، إلى جانب التمركز الأمريكي العسكري في المغرب من خلال القاعدة الجوية "بن جرير" الموجودة على بعد 60 كلم من مراكش وذلك منذ 1983. وفي انتظار نقل أفريكوم إلى الأراضي الأفريقية، تبقى هذه الأخيرة تراقب أفريقيا من شتوتجارت بألمانيا من خلال إنشاء العديد من الوكالات، التي تنشط في إطار شبكات مثل تلك الموجودتين في إيطاليا في كل من فانسن ونابولي وتستخدم لتنفيذ العمليات البحرية الموجهة للقارة. هذا إلى جانب الخبراء العسكريين الأمريكيين، الذين يشرفون على تدريب جيوش الدول الأفريقية والتعاون الاستخباراتي. كما لا يمكن تجاهل التواجد العسكري الفرنسي والأوروبي أيضًا، لتصبح أفريقيا بكل تقسيماتها الجغرافية، الغربية والشمالية والوسطى، مسرحًا لنشاط القوى العسكرية الغربية.

كما يعتمد هذا التواجد العسكري الأمريكي على ربط المؤسسة العسكرية في أفريقيا من خلال تكوين نخبة عسكرية تدين لها بالولاء مستقبلًا بالتركيز على تكوين الضباط وهو ما يشكل التهديد الأكبر في هذه البرامج العسكرية، خاصةً إذا نظرنا إلى طبيعة المؤسسة العسكرية ودور الجيوش الأفريقية التي تمثل إحدى أدوات الانسجام الاجتماعي والتنمية. هذا التكوين سوف يؤدي إلى ربط تصور التهديد ومحاربته بالتصور الغربي المبني على تجاهل أسبابه الحقيقية والتعددية الاثنية التي تميز المنطقة، لتتحول المؤسسة العسكرية إلى إحدى الأدوات التي توظفها أمريكا لحماية مصالحها على حساب حقوق الإنسان واستقرار الدولة.

ومن جانب آخر، توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي سارعت إلى إعلان ولائها لأمريكا بعد 11 سبتمبر مثل كينيا، إثيوبيا، إريتريا. فجيبوتي مثلًا كانت من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها. إثيوبيا أيضًا ارتفعت فيها المساعدات العسكرية

بزيادة 17 مرة ما بين 2001-2004، بعد أن استخدمت أراضيها من قبل القوات الأمريكية في الأزمة الصومالية(30). وهو ما يتناقض مع سياسة أمريكا لإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأبعد من ذلك أن السير بالجيوش الأفريقية نحو التركيز على محاربة الإرهاب وعمليات حفظ السلام، سوف يقوض - على المدى البعيد- الدور الاجتماعي للجيش في الدول الأفريقية ويضاعف من احتمالات الانقلابات العسكرية، التي أعاقت على مدى السنوات الماضية الاستقرار في المنطقة.

الخاتمة

إن البرامج التي سطرتها الولايات المتحدة لتقوية القدرات القتالية للجيوش الأفريقية ترتبط بالمصالح الأمريكية وهي بذلك برامج تكرس الهيمنة الأمنية الأمريكية على أفريقيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنها برامج سوف تضاعف من عدم الاستقرار عبر مضاعفة استنزاف المالية العامة للدول الأفريقية المفلسة ليس في محاربة التهديدات ولكن في توسيعها والابتعاد عن المقاربة التنموية التي بني عليها الاستقرار في الدول الغربية منذ قرون. فخارج إطار التنمية والحوار الشامل، فإن أفريقيا سوف تظل مهددة وسوف يظل البديل الأساسي لحل أزمات المنطقة هو مقاربة الأمن الإيجابيpaix positive ، أو بناء الأمن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، والتي تترجم من خلال الإنصاف، العدل، والتنمية، وغياب ظاهرة الاستغلال والعنف بكل أشكاله وعدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية. وهي المقاربة التي تعتمد أيضًا على الجهد متعدد الأطراف بين كل الدول الأفريقية.

قائمة المصادر

1. Michel rogalski. Afrique e/Etats-Unis: une relation singulière. www.recherches-internationales.fr/RI85.../RI85ROGA. P.94
2. Luc Reuter. La renaissance de l'Afrique dans l'agenda de la communauté internationale In. www.forum.lu/pdf/artikel/6202_267_268_Reuter.pdf . P.25
3. Géraud Magrin. Compétition pétrolière et développement en Afrique: quels enjeux pour l'Europe et les Etats-Unis? .In :www.groupedesbellesfeuilles.eu/.../CR20%Enjeux20%. P.10-9
4. Tewfik Hamel. Les non-dits du sommet Etats-Unis/Afrique: L'Amérique à la conquête de l'Afrique. In: www.legrandsoir.info/les-non-dits-du-sommet-etats-unis... .
5. Ibid.
6. Frédéric Ichay. L'indépendance énergétique des Etats-Unis: conséquences économiques et géopolitiques. In: blog.lefigaro.fr
7. Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extra-régionaux. Le L'union européenne en particulier .In: http://www.grip.org .p3-2
8. Michel rogalski . Op-ct. P.100-99
9. James Cockayne , Jason IPe et Alistair Millar . La mise en œuvre de la stratégie mondiale de l'ONU en Afrique du Nord. In : http://www.globalct.org P10- .12
10. Nathalie Delapalme . . L'Afrique sub-saharienne: vers un engagement collectif durable Afrique subsaharienne. www.robert-schuman.eu/fr/doc/.../partie_iii.pdf . P3.
11. Ibid. .P3.
12. Ibid . P3.
13. Michel rogalski. Op-cit. P97.
14. Ibid. P.96
15. Kologo Oumarou. Réflexion sur les enjeux géopolitiques des initiatives : www.memoireonline.com..
16. Vincent Laborderie .ACRI/ACOTA .In : www.operationspaix.net/resources/details-lexique/acri-acota.htm .
17. mondiploar.com/jul04/articles/abram.htm
18. Vincent Laborderie Op-cit.
19. **- بيار إبراموفيتشي. مرجع سبق ذكره**
20. **Vincent Laborderie .Op-cit.**
21. **Ibid.**

بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جيبوتي، إثيوبيا، الغابون، كينيا، ملاوي،غانا، مالي، موريتانيا، موزمبيق ،ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو، أوغندا، وزامبيا.

22. Carmen MBoumba Nzamba. Le 11 sebtembre et la lutte anti-terroriste en Afrique. De G.W.BUSH à OBAMA. In : http://www.dandurand.uqam.ca.
23. La guerre au Mali .le contexte de la militarisation ou américanisation du Sahara. In :

histoireetsocieté.wordpress.com .

24. Antonin Tisseron. Quel enseignement de l'approche américaine au sahel ?.In : http://www.gabrielperi.fr. P.1
25. Ibid. P2
26. Djibril Diop . l'Afrique dans le dispositif sécuritaire des Etats unis .De la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain . In: http://www.cerium.ca/IMG/pdf/Afrique_USA.pdf. P13.
27. Sabrina Lesparre et Luc Mampaey . Dépenses militaires, production et transferts d'armes – Compendium 2013.In: archive.grip.org/fr/siteweb/images/.../2012/Rapport4-202012%.pdf . P-14 .15
28. Ibid . P .15
29. Les milliards manquants de l'Afrique. In : https://oxfam.qc.ca/.../-10-2007 11_milliards_manquants_afrique _0.pd . P.31-30
30. Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11septembre : incohérences et controverses. In: www .cepes.uqam.ca